TD/B/COM.2/L.10
13 October 1999
ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة الرابعة

جنيف، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

البند ٣ و ٤ و ٦ من جدول الأعمال

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل ووسائل تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وفيما بينها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تتلقى تدفقات متدنية نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية زيادة الفوائد التي تنطوي عليها، ومع مراعاة العوامل التي تلعب دوراً في اختيارات شركات القطاع الخاص لمواقع الاستثمار

عمليات استعراض سياسة الاستثمار وسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار: المنهجية والتجارب

تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها للجنة

الاستنتاجات المتفق عليها*

١- أقرت اللجنة بالإسهام الذي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يقدمه إلى التنمية، على النحو المؤثّق والمحلل في التقارير التي أعدت لدورتها. وأعربت عن تقديرها لإعداد *تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٩* لمساهمته في إيجاد تفهم أفضل لآليات العولمة ودينامياتها وأثرها على البلدان النامية. كما نوهت بما يمكن أن يقدمه

* كما اتفقت عليها في جلستها العامة (الختامية) الخامسة والعشرين المعقودة يوم الجمعة، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

تقرير الاستثمار العالمي من مساهمات في تفهم القضايا الناشئة المتصلة بالتنمية. وشددت في هذا السياق على ما للعمل الإحصائي من أهمية في هذا المجال.

٢- وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمانة على تحليلها للاتجاهات السائدة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما لها من أثر على توقعات النمو والتنمية في البلدان النامية. كما أقرت بما أنجز من عمل في مجال بناء القدرات في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، لتمكينها من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاداتها.

٣- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لما أنجزته أفرقة خبراءها من عمل ولما أعدته الأمانة من وثائق من أجل اجتماعات الخبراء.

٤- وأقرت اللجنة بأهمية البعد الإنمائي في اتفاقات الاستثمار الدولية، وبأهمية العمل المنجز في سبيل إلقاء الضوء على مفهوم المرونة. كما شددت اللجنة في هذا السياق على أهمية سلسلة إصدارات *اتفاقات الاستثمار الدولية*.

٥- وأجرت اللجنة مناقشات بناء بشأن العلاقة بين استثمارات الحافظة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، في سبيل التوصل إلى تفهم أفضل لما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة إلى التنمية.

٦- واتفقت اللجنة على أن السياسات والمؤسسات الوافية هي هامة من أجل اجتذاب تدفقات الاستثمار.

٧- وأقرت اللجنة بما للدراسات القطرية، بوصفها شكلاً جديداً من أشكال المناقشات الحكومية الدولية في الأونكتاد، من أهمية من أجل تفهم تنوع التجارب الإنمائية والإسهام في المداولات بشأن أفضل الممارسات في سياسة الاستثمار وفي سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومن أجل الإسهام في نشر هذه الممارسات. وفي هذا السياق، قامت اللجنة بما يلي:

(أ) أشادت بأمانة الأونكتاد على ما أنجزته من عمل مفيد بشأن استعراضات سياسة الاستثمار واستعراضات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقد ترغب بلدان أخرى في استغلال إمكانية إجراء استعراضات من هذا القبيل؛

(ب) أعربت عن تقديرها للبلدان التي شاركت في جولة الاستعراضات الجارية، وعن تقديرها لكبار المسؤولين الموفدين من العواصم، الذين أجروا حواراً منفتحاً وصريحاً وهادفاً وتشاطروا تجارب قيمة مع حكومات أخرى - يمكنها أن تستفيد من هذه العملية كذلك - وعن تقديرها للقطاع الخاص الدولي؛

(ج) شجعت على متابعة ما استُخلص من نتائج وما جرى من مناقشات بشأن استعراضات السياسة العامة وتقديم المساعدة المناسبة إلى البلدان التي تسعى إلى تنفيذ التوصيات الواردة في هذه الاستعراضات. ويمكن للإجراءات التي هي من هذا القبيل أن تشمل أيضا إجراءات في سبيل تقييم أثر الاستعراضات وعقد حلقات دراسية لتقييم التجارب المقارنة؛

(د) دعت البلدان والمؤسسات المانحة إلى دعم عملية إعداد استعراضات السياسة العامة، مع التشجيع على التآزر مع العمليات المماثلة، وعلى متابعة المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان المشاركة في الاستعراضات.

٨- ونوهت اللجنة بما أحرز في دوراتها الأربع من تقدم في معالجة القضايا المندرجة في نطاق اختصاصها تمشيا مع الولاية التي أسندها إليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التاسع (الأونكتاد التاسع) وقد روعي في هذا العمل ما جرى في اجتماعات خبراء اللجنة من مداولات وما خلصت إليه تلك الاجتماعات من نتائج، كما روعي فيه ما أعدته الأمانة من وثائق. ورحبت اللجنة بالتقارير التي أعدتها الأمانة عن الأنشطة السنوية. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لهذه المنجزات، ولاحظت أن ثمة مسائل هامة لا يزال يتعين بحثها.